مقابلة

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

بعدما أقرته لجنة الإدارة والعدل النيابيّة مرقص: قانون الإعلام الجديد يعزّز الحريّة

انهت لجنة الادارة والعدل النيابية دراسة مشروع قانون الاعلام، واحالته على الهيئة العامة لمجلس النواب تمهيدا لمناقشته واقراره، وذلك بعد مرحلة من المناقشات والتعديلات استمرت حوالى 15 سنة

من ابرز عناوينه، انشاء هيئة مستقلة للاعلام، تنظيم آليات الترخيص وشمول الاعلام الرقمي، تعزيز الحرية والاستقلالية، انشاء محكمة مدنية خاصة ومنع التوقيف الاحتياطي، والغاء تجريم القدح والذم والتحقير في الاعلام.

"الامن العام" التقت وزير الاعلام الدكتور بول مرقص.

■ اين اصبح قانون الاعلام الجديد الذي ينتظره الجسم الاعلامي، وما هي ابرز المحاور التي يتضمنها؟

□ يشكل قانون الاعلام الجديد محطة اساسية في مسار تحديث التشريعات الاعلامية في لبنان، وقد انجزته لجنة الادارة والعدل النيابية بتاريخ 2025/11/11 بعد الانتهاء من دراسة معظم بنوده ومناقشتها. نأمل ان يدرج قريبا في جدول اعمال الهيئة العامة لمجلس النواب لاقراره نهائيا، نظرا لما له من اثر مباشر في تعزيز حرية الصحافة وتحصينها وتطوير الاطار القانوني الناظم للاعلام.

اما ابرز المحاور التي يتضمنها هذا القانون، فهي:

1- الغاء تجريم القدح والذم والتحقير في الاعلام: يتضمن المشروع حذف او تعديل المواد الواردة في قانون العقوبات وقانون القضاء العسكري التي تجرم التعبير الصحفي، والغاء عقوبة السجن في قضايا الرأي، بما يكرس مبدأ عدم سجن الصحافي بسبب الكلمة.

2- منع التوقيف الاحتياطي للاعلاميين: ينص القانون صراحة على عدم جواز توقيف اي اعلامي او ناشر احتياطيا بسبب مضمون مادة اعلامية او رأي منشور.

3- انشاء محكمة مدنية خاصة ومستقلة للاعلام: يقترح القانون انشاء محكمة مختصة بالشؤون الاعلامية تتولى النظر في النزاعات والقضايا المتعلقة بحرية التعبير، منعا لمحاكمة الصحافيين امام المحاكم العسكرية او الجزائية العادية، وتامينا لقضاء متخصص يحترم خصوصية المهنة.

4- تعزيز حرية واستقلالية الاعلام: ينص المشروع على حماية حرية الاعلام واستقلالية المؤسسات الاعلامية عن أي تدخل سياسي او امني، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة المهنية.

5- توسيع نطاق القانون ليشمل الاعلام الرقمي: في سابقة تشريعية، يشمل القانون الجديد المنصات الالكترونية والمواقع الاخبارية الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي.

6- انشاء هيئة وطنية مستقلة للاعلام: سيتم تأسيس هيئة وطنية مستقلة تضم ممثلين عن نقابات الاعلاميين وخبراء قانونيين ومجتمع مدني، تعنى بتطبيق احكام القانون وتنظيم القطاع بعيدا من اي وصاية حكومية مباشرة.

7- تنظيم آليات الترخيص الاعلامي: يقترح القانون اعتماد نظام التسجيل الذي يضمن حرية انشاء المؤسسات الاعلامية التقليدية والرقمية، من دون ان يتحول الترخيص الى وسيلة تقييد او رقابة مسبقة.

■ كيف تواجه وزارة الاعلام ظاهرة انتشار الاخبار المفبركة او الكاذبة؟

□ تعد هذه الاخبار من أبرز التحديات التي تواجه الاعلام الحديث، خصوصا في عصر الانتشار الرقمي السريع. وقد بادرت وزارة الاعلام الى تشكيل لجنة وطنية متخصصة لمكافحة الاخبار المفبركة، تعمل بالتعاون مع منظمات دولية مثل الأونيسكو، الاتحاد الاوروبي وجهات تدريبية متخصصة. تقوم هذه اللجنة بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية دورية للاعلاميين وطلاب الاعلام عن التحقق من الاخبار (fact-checking) وآليات مواجهة التضليل الرقمي، اضافة الى اطلاق منصات رصد وتحليل بالشراكة مع مؤسسات جامعية. اما على المستوى التشريعي، فقد تضمن قانون الاعلام الجديد أكثر من مادة خاصة تضع اسسا واضحة للمسؤولية الاعلامية في النشر الالكتروني، من دون المساس بحرية الرأي او تقييد الحق في التعبير.

■ ماذا تفعل وزارة الاعلام لتعزيز دور الاعلام الرسمي، وخصوصا تلفزيون لبنان، الاذاعة اللبنانية، والوكالة الوطنية للاعلام؟

□ تولي وزارة الاعلام اهمية خاصة للاعلام الرسمي باعتباره مرآة الرأي العام وصوته المهني الموثوق، وركيزة من ركائز المرفق العام. بالنسبة الى الاذاعة اللبنانية والوكالة الوطنية للاعلام، تعمل الوزارة على تطوير بنيتهما التقنية والبشرية، وتحديث نظام العمل فيهما ليواكب التحول الرقمي ومتطلبات العصر. وقد تم اطلاق عدد من المبادرات التدريبية والتقنية، الى جانب التعاون مع هيئات مانحة لتطوير البنية التحتية وتوسيع الانتشار الرقمي للوكالة الوطنية.

اما تلفزيون لبنان، فقد كانت اولى خطواتنا تشكيل مجلس ادارة جديد بعد أكثر من 20 سنة من الشغور، بما يعيد اليه انتظام العمل القانوني والمؤسساتي. كما عملنا على ابرام اتفاقات تعاون واستقدام هبات تقنية وبرامجية من جهات دولية، الى حين تولي مجلس الادارة الجديد كامل صلاحياته، ونحن على ثقة بقدرته مع رئيسته على اعادة النهوض بالمؤسسة وتعزيز حضورها كمرفق عام وطني.

وزير الاعلام الدكتور بول مرقص.

■ ما هي الاستراتيجيا التي تعتمدها وزارة الاعلام للحفاظ على صورة لبنان كواحة للحريات الاعلامية، مع الحد من التعديات التي ترتكب باسم حرية التعبير؟

□ تؤمن وزارة الاعلام بأن حرية التعبير هي من الثوابت التي تميز لبنان وتشكل ركيزة اساسية في نظامه الديمقراطي، وهي في الوقت ذاته مسؤولية تقتضي الالتزام بالقانون واحترام القيم الانسانية والمهنية. من هذا المنطلق، تعتمد الوزارة مقاربة شاملة ومتوازنة، تجمع بين صون حرية الكلمة وحماية المجتمع والافراد من التجاوزات التي قد ترتكب باسم هذه الحرية.

تسعى الوزارة من خلال قانون الاعلام الجديد الى ترسيخ حرية الاعلام بمفهومها الواسع والمعاصر، عبر ضمان استقلالية العمل الاعلامي والغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا الرأي، مع ارساء ضوابط قانونية واضحة تنظم الممارسة الاعلامية وتمنع الاساءة او التحريض. فالمسؤولية الاعلامية لا تتعارض مع الحرية، بل تحميها وتمنحها صدقية واستدامة.

كما تعمل الوزارة على تعزيز الحوار والتعاون بين مختلف مكونات القطاع الاعلامي بهدف

> **قانون الاعلام الجديد أنشأ هيئة مستقلة ونظم آليات الترخيص والغى تجريم القدح والذم والتحقير**

نشر ثقافة مهنية قائمة على احترام الحقيقة، والتدقيق بالمعلومات قبل نشرها، ونبذ خطاب الكراهية والانقسام.

وتؤكد الوزارة ان لبنان سيبقى منبرا مفتوحا للتعبير الحر والمسؤول، وان دورها لا يقوم على تقييد الحريات، بل على تهيئة بيئة قانونية واخلاقية ومؤسساتية تحمي الاعلاميين من جهة، وتكفل للمواطن حقه في اعلام مهني وشفاف ومتوازن من جهة أخرى. فالحرية في لبنان ليست شعارا، بل ممارسة تبنى على احترام القانون والحقيقة والانسان، وهي ما تسعى الوزارة الى صونه وتعزيزه في كل مبادرة وتشريع تقوم به.

■ هل ترى ان جهود وزارة الاعلام الحالية قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة في هذا القطاع؟

□ تواكب وزارة الاعلام التحولات المتسارعة في المشهد الاعلامي من موقع المنسق والمحفز والداعم لقطاع الاعلام بكل مكوناته، لا من موقع الوصاية او الرقابة. فدورها اليوم يتمثل في رسم السياسات الاعلامية الوطنية التي تواكب التطور الرقمي، تعزز حرية التعبير، وتوفر بيئة قانونية ومهنية حديثة تتيح للاعلام اللبناني ان يكون منافسا ومؤثرا في المشهدين الاقليمي والدولي.

كما تركز الوزارة على تحديث التشريعات لتتلاءم مع الاعلام الرقمي ومتطلباته، وعلى بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، لتطوير المحتوى، وتمكين الاعلاميين من اكتساب المهارات الرقمية الجديدة.

كما تعمل على تعزيز ثقافة التربية الاعلامية والرقمية بما يساعد على ترسيخ الوعي النقدي، ومواجهة الاخبار الكاذبة، وارساء اعلام مهني مسؤول. الغاية ان تكون وزارة الاعلام رافعة لتطوير القطاع وضمان حريته واستدامته، ومركزا للحوار والتنسيق بين مختلف الفاعلين في المجال الاعلامي.

■ كيف يمكن لوزارة الاعلام التنسيق بين النقابات المعنية بالمهنة؟ وهل يمكن ان نصل يوما الى نقابة موحدة لكل العاملين في قطاع الاعلام؟

□ تؤمن وزارة الاعلام بأهمية التنسيق والتكامل بين النقابات الاعلامية القائمة، لكنها في الوقت نفسه، ومن خلال قانون الاعلام الجديد، تعمل على تكريس مبدا حرية التنظيم النقابي، بما يتيح للاعلاميين الانتماء الى النقابة التي تمثلهم فعليا وتعبر عن طبيعة عملهم، من دون الزامهم بالانضواء تحت مظلة نقابة واحدة. نحن نسعى الى تنظيم العلاقة بين النقابات وتفعيل التنسيق في ما بينها، بدل فرض توحيد اداري او مؤسسي قد لا يعبر عن تنوع المهن الاعلامية وتعدد اختصاصاتها. فالغاية ليست فرض وحدة شكلية، بل ضمان التعدد ◄

◄ ضمن اطار من التعاون والتكامل، بما يحقق حماية حقوق العاملين في القطاع، ويرتقي بمستوى المهنة ويواكب تطوراتها في الاعلام التقليدي والرقمي على حد سواء.

■ ما هي اهمية انعقاد الملتقى الاعلامي العربي في لبنان في هذه الظروف تحديدا؟

□ ان انعقاد الملتقى الاعلامي العربي في دورته الـ21 استثنائيا وللمرة الاولى في بيروت، برعاية فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، حمل دلالات مهمة تجاوزت البعد المهني والاعلامي، ليصبح رسالة تضامن وثقة بقدرة لبنان على النهوض والاستمرار في اداء دوره الثقافي والاعلامي العربي الريادي رغم كل التحديات. هذا الملتقى شكل منصة حوار جمعت نخبة من الاعلاميين العرب وصناع القرار في مجال الاعلام لمناقشة التحولات العميقة التي يشهدها القطاع، خصوصا في ظل الازمات المتلاحقة التي تواجه المنطقة. كما ان اختيار بيروت في هذه الظروف تحديدا، هو تأكيد على دورها التاريخي كعاصمة للثقافة والحرية والابداع الاعلامي، ورسالة دعم من قادة الاعلام العربي للبنان الذي لطالما كان منبرا حرا في العالم العربي. كما ان هذا الحدث يعزز مفهوم التكامل الاعلامي العربي، ويفتح الباب امام مقاربات جديدة في التعامل مع التحديات المشتركة، من محاربة الاخبار المضللة الى تعزيز الخطاب الاعلامي المسؤول الذي يخدم قضايا الانسان العربي ويعزز الوحدة والتفاهم بين شعوبنا. نحن في وزارة الاعلام، نعتبر ان انعقاد هذا الملتقى في بيروت يشكل حافزا اضافيا لمواصلة مسيرة تطوير الاعلام اللبناني والعربي على اسس مهنية وانسانية راسخة.

■ كيف تقيم نتائج هذا الملتقى والتوصيات التي صدرت عنه؟

□ جاءت نتائج الملتقى شاملة وطموحة، تعكس وعيا بالتحديات التي تواجه الاعلام العربي في ظل التحولات الرقمية والمتغيرات السياسية والثقافية. فقد ركزت على صون حرية الرأي والتعبير، كما برزت الدعوة الى تعزيز التكامل

انعقاد الملتقى الاعلامي العربي في بيروت رسالة تضامن وثقة بقدرة لبنان

الاعلامي العربي، الى جانب تشجيع التدريب والتأهيل المهني، خصوصا لفئة الشباب، عبر مبادرات ومسابقات تزرع روح الابداع في الاجيال الجديدة. من بين المبادرات المهمة، اقتراح انشاء منصة الابداع الاعلامي العربي كحاضنة للمواهب، ومرصد عربي للتطورات الاعلامية لمتابعة التحولات التقنية والتشريعية، فضلا عن الدعوة الى قوانين اعلامية عربية نموذجية تراعي المعايير الدولية.

كذلك شددت التوصيات على مواكبة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، وتوسيع الشراكة بين المؤسسات الاعلامية والجامعات ومراكز البحث، اضافة الى تعزيز التعاون العربي المشترك في مواجهة الاخبار الزائفة ودعم القيم الانسانية والتنمية المستدامة. كذلك سنعمل في وزارة الاعلام على متابعة هذه التوصيات بالتعاون مع الجهات العربية المعنية، لترجمتها الى خطوات عملية قابلة للتنفيذ، تسهم في تطوير الاعلام العربي وتعزيز دوره الريادي.

■ ما هي الاليات المتبعة لتنفيذ هذه التوصيات، وهل تعتقد انها تتناسب مع تطور الاعلام لا سيما في العالم العربي؟

□ الاليات المتبعة لتنفيذ توصيات الملتقى تتضمن خطوات عملية تشمل انشاء مؤسسات داعمة للإبداع الإعلامي، متابعة التطورات الرقمية والتشريعية في المنطقة، تعزيز الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث لتأهيل الكوادر الاعلامية، وتحديث التشريعات بما يضمن حرية التعبير والمسؤولية المهنية.

اضافة الى توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي لتطوير المحتوى ومواجهة الاخبار المضللة، الى جانب تعزيز التعاون العربي المشترك عبر مبادرات ومؤتمرات تسهم في تبادل الخبرات وتدعم التنمية المستدامة.

هذه الآليات تنسجم مع التحولات الراهنة في المشهد الاعلامي، لكن نجاحها يعتمد على جدية التنفيذ وتوفير الدعم المؤسسي والمالي، بما يضمن مواكبة الاعلام العربي للتطور العالمي المتسارع. ندرك ان تنفيذ هذه الآليات يتطلب ارادة سياسية وتعاونا عربيا وثيقا، وهو ما نعمل على تحقيقه بخطوات ثابتة ومسؤولة تواكب تطلعات مجتمعاتنا نحو اعلام مهني وحديث يخدم الانسان العربي اولا.